حقيقة ان اليابان هي الدولة الوحيدة غير الغربية في تحالف الدول الاكثر تصنيعاً في العالم؛ وهي بهذا مثل بقرة صفراء في قطيع من البقر الاسود، وانها، في الوقت عينه، أكثر دول هذا التحالف اعتماداً على موارد العالم الثالث، من طاقة ومواد أولية.

لقد لعب العامل الأول دوراً طاغياً قبل ان تخف ضغوطه تدريجياً. فعلى الرغم من تطوّر الدور الياباني في النظام الدولي، الّا انه ظل محكوماً بضغوط خارجية، وداخلية، تبقي اليابان معتمدة على الولايات المتحدة الاميركية، وحريصة، بارادتها حيناً ورغماً عنها أحياناً، على تماهي مواقف السياسة الخارجية اليابانية، الى حدّ بعيد، مع السياسة الخارجية الاميركية. لقد فرضت الاستراتيجية اليابانية، في الخمسينات والستينات، تجنّب التورّط في التزامات دولية واسعة، أو ممارسة دور عالمي مبادر، بحيث تتركّز الجهود والطاقات اليابانية على تحقيق، وتسريع، النمو الاقتصادي، في ظل حرص على استقطاب مزيد من رؤوس الاموال والاسواق والحماية الاميركية. فمنذ تخلّت اليابان عن الخيار العسكري عقب الحرب العالمية الثانية، كشرط لابرام تسوية معها، احتاجت الى المظلة الاميركية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وظلّت جزءاً من نظام الامن الاميركي. وعلى الرغم من ان هذه الحاجة قد خفّت في السبعينات والثمانينات، بعد اشتداد عود اليابان، ونتيجة التغيّرات والآثار الناجمة عن الانفراج الدولي، وتخفيف حدّة التوتّرات في شرق آسيا، فقد استمرت العلاقات الدبلوماسية، والأمنية، قوية بين اليابان والولايات المتحدة الاميركية، وإنْ بدرجة أقل منها في العقدين السابقين. وهكذا استمر الرضوخ الياباني، بشكل عام، للولايات المتحدة الاميركية، على الرغم من تنامي القدرة التنافسية اليابانية على الصعيد العالمي، الذي وصل، في نهاية الستينات، حدّاً مزعجاً للاقتصاد الاميركي، محلياً ودولياً، وظلّت الولايات المتحدة الاميركية شريك اليابان التجاري الاول، وكذلك حليفها الامني الاول.

ولم تظهر بوادر التغيّر في هذه العلاقة إلّا مع انتصاف السبعينات، عندما حمل تحوّل اليابان السريع الى قوة اقتصادية كبرى بوادر النزوع الى شيء من الاستقلال والتمايز عن المواقف الاميركية، وخاصة ازاء القضية الفلسطينية، ولكن في حدود محسوبة بدقّة وحذر شديدين. وعلى الرغم من نفي أوساط يابانية، فان العامل النفطي قد لعب، منذ أواخر العام ١٩٧٣، دوراً حاسماً في تطوير المواقف اليابانية، ايجابياً، تجاه القضية الفلسطينية. كما لوحظ ان المواقف اليابانية المتطوّرة هذه، وانْ كانت تلي المواقف الجماعية الاوروبية زمنياً، فانها كانت تأخذ صيغاً أكثر تقدّماً من تلك الاوروبية[٤]، وهذا مرتبط، ارتباطاً واضحاً، بتأثّر اليابان بالعامل النفطي العربي، بأضعاف درجة تأثّر اوروبا الغربية.

لكن الحذر الياباني الشديد انعكس في حصر المواقف المتقدّمة لليابان ازاء فلسطين في اطار المواقف الشفوية، وعلى صعيد الأمم المتحدة أساساً، بينما ظلّت الاولوية في التحرّك الياباني عبر الاتصالات الثنائية مع الدول العربية للقضايا الاقتصادية، ولم يتجاوز الجانب السياسي فيها اهتماماً هامشياً. كما انعكس هذا الحذر في تحاشي السعي الى دور سياسي ياباني مباشر، وتحاشي الاقتراب من حدود الدائرة بالغة الحساسية المتمثّلة بالاصرار على بقاء اليابان قوة «غربية» غير عسكرية لا تتناقض مع الولايات المتحدة الاميركية، أو تستفزها. وبهذا استمرت المواقف اليابانية في تطوّرها الايجابي النسبي تجاه فلسطين متأرجحة ومتذبذبة في ابتعادها من اختلاف حاد مع المواقف الاميركية في هذا الصدد، وفي تحاشيها الايحاء بأن لليابان أي طموح الى لعب دور خاص يتجاوز المواقف الشفوية. الّا ان اختلال ميزان التبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة الاميركية، بما تجاوز الخمسين مليار دولار لصالح اليابان، إثر الزحف التكنولوجي الياباني الذي اجتاح الولايات المتحدة الاميركية، وبعد لجوء اليابانيين ـ ازاء تصاعد التوجّه الاميركي الى حماية الصادرات